



تقرير الشال

مخاطر عالية لنزوح الودائع من الدينار إلى الدولار



تعويض «المركزي» للبنوك عن رفع الفائدة.. صعب استمراره

العالم الرئيسية، والبنوك المركزية الرئيسية الأخرى ما زالت مترددة حول رفع أسعار الفائدة، ولكن العلاقة الخاصة بين الدولار والدينار تحت تأثير التبعية لسعر الخصم على الدينار لحركة الفائدة على الدولار. فسلة العملات التي يسعر على أساسها الدينار يغلب وزن الدولار فيها كل العملات الأخرى مجتمعة، والدولار عملة النفط مصدر معظم حصيلة العملة الصعبة بالكويت، وغالبية استثمارات الكويت المالية بالدولار، وحصة الدولار في تجارة الكويت الخارجية كبيرة.

وقد تمنع بنك الكويت المركزي عن رفع سعر الخصم مرتين من أصل 4 مرات رفع فيها سعر الفائدة الأساس على الدولار خلال 12 شهرا كما ذكرنا، ولكنه عوض الفارق للمصارف برفع سعر خصم أوراقها التجارية، وهو أمر يصعب استمراره، خصوصا بعد تقلص الفجوة في أسعار الفائدة لصالح الدينار بنصف النقطة المئوية. وكما ذكرنا مرارا، الاقتصاد الكويتي اقتصاد غير تقليدي، يعتمد بشدة على مصدر وحيد للدخل، ووزن القلق حول النمو الاقتصادي مقابل التضخم اللذين يمثلان الاهتمام الأول للبنوك المركزية في الاقتصاد التقليدية، أقل بكثير في الاقتصاد الكويتي.

ولقد بنى بنك الكويت المركزي حاليا حول إبقاء جاذبية الدينار الكويتي عالية بالحفاظ على هامش معقول وموجب على ودائع الدينار الكويتي حتى لا يحدث نزوح للدولار الأمريكي، ومخاطر النزوح عالية.

لذلك، نرجح صحة قرار بنك الكويت المركزي برفعه لسعر الخصم، وكان ذلك في حدود توقعاتنا في تقرير لنا في شهر ديسمبر الفائت، ونرجح مزيدا من التبعية لحركة سعر الخصم مع حركة سعر الفائدة على الدولار لما تبقى من العام الحالي.

قال تقرير الشال الأسبوعي إن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قرر بتاريخ 22 مارس 2018 رفع سعر الخصم على الدينار من 2,75% إلى 3%، وكان البنك قد رفعه قبل عام أي في مارس 2017 بربع النقطة المئوية أيضا، بينما امتنع عن زيادته في يونيو وديسمبر من 2017 خلافا لقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

ويعني ذلك أن البنك المركزي خالف الاتجاه السعودي للفائدة الأساس على الدولار مرتين ووافقه مرتين في آخر 12 شهرا، والاتفاق والاختلاف ليسوا حالات استثنائية، فخلال القرن الحالي، اتفق البنكان 27 مرة، واختلفا 22 مرة، بينما حرك بنك الكويت المركزي سعر الخصم منفردا 6 مرات.

وفي الاقتصادات التقليدية، تنحصر معظم اهتمامات البنوك المركزية ما بين القلق على النمو الاقتصادي والقلق من التضخم، لذلك تتوسع السياسات النقدية «خفض أسعار الفائدة» في حالة الرغبة في دعم مستويات النمو، وتنكمش السياسات النقدية «رفع أسعار الفائدة» في حالات الخوف من تضخم قادم يقوض تنافسية الاقتصاد.

والاقتصاد الأمريكي في حالة نمو معقول يقدره صندوق النقد الدولي للعام الحالي بنحو 2,7%، وفي حالة عمالة شبيهة كاملة بنسبة بطالة بحدود 4,1% في ديسمبر 2017، وإن كان معدل التضخم المستهدف 2% لم يتحقق بعد، إلا أن مبررات الخوف مستقبلا منه متوفرة، فإدارة الرئيس الأمريكي ترامب تتبنى سياسات مالية توسعية، إن تزامنت مع معدلات نمو مرتفعة نسبيا، وعمالة كاملة، لا بد أن ينتج معها ضغوط تضخمية.

وذلك القلق حول التضخم قد لا يشمل كل اقتصادات

■ «المركزي» سيتبع الفيدرالي الأميركي برفع الفائدة خلال 2018

■ منذ عام 2000.. اتفق «المركزي» والفيدرالي 27 مرة واختلفا 22

تعزيز الاستفادة من المزايا التنافسية للبلاد كمركز تجاري ومالي

«تشجيع الاستثمار»: نستهدف جعل الكويت الأكثر جاذبية لاستقطاب الاستثمارات النوعية



الدكتور د. دافع الجابر

والرسوم لجعل الكويت أكثر جاذبية لاستقطاب تدفقات متزايدة من الاستثمارات النوعية التي تساهم في إنجاح جهود التنمية والتنوع الاقتصادي وتحفز الابتكار والاستدامة وتعزيز الاستفادة من المزايا التنافسية للكويت كمركز تجاري ومالي متميز وفق الرؤية الوطنية.

وأكد حرص المشاركين على تعميق الاستفادة من هذا الاجتماع الذي تخلله تقديم عروض تفصيلية حول إجراءات الإصلاحات التي اتخذتها الجهات المعنية واستعراض الخدمات الإلكترونية بصورة حية ومباشرة أمام خبراء البنك الدولي.

وأوضح أن فرق العمل المشاركة سوف تستكمل نشاطها في إطار «الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال المعروفة باسم «برنامج تحسين» الذي اعتمده مجلس الوزراء الموقر وصولا

حرص المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر ورئيس اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في الكويت الشيخ د. مشعل الجابر، على جعل الكويت أكثر جاذبية لاستقطاب الاستثمارات النوعية.

جاء ذلك في تصريح خاص أدلى به الشيخ مشعل لوكالة «كونا» عقب اختتام اجتماع فني عقده اللجنة الدائمة وفرق عمل حكومية متخصصة بمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مع خبراء فريق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لدى البنك الدولي بواشنطن في الفترة من 11-13 أبريل الجاري.

وشدد الشيخ مشعل على حرص الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني «على بذل الجهود المطلوبة نحو أتمتة المعاملات وتقليص الدورة المستندية وتبني المزيد من الشفافية في الإجراءات

الجابر: نبذل جهوداً لتقليص الدورة المستندية وتبني المزيد من الشفافية في الإجراءات

أيد جان.. نموذج تحول المدن إلى مركز للاقتصاد الرقمي

تنظيم المنتديات في أبيدجان حول الاقتصاد الرقمي بات لافتاً منذ عام 2015، حيث شهدت الدورة الخامسة لمنتدى أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات «تليكوم» 2015، حضوراً مكثفاً من جانب خبراء وصناع قرار بمجال التكنولوجيات الحديثة من 40 بلداً.

كان المنتدى واحداً من اللقاءات التي عكست أهمية أبيدجان كمفتوح طرق للاقتصاد الرقمي، حيث كان ثمره شراكة بين المجموعة المغربية «إي-كونفيرنوس» والوكالة الوطنية للخدمة العامة-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوت ديفوار.

«إقامة روابط بين المؤسسات المتخصصة في أفريقيا الغربية والوسطى والشمالية»، كان العنوان الأبرز لهذا المنتدى الذي تناول وضع البنية التحتية للشبكات، وبشكل خاص الابتكارات التكنولوجية في سوق الشركات والادارات العمومية الأفريقية.

ومسرع بدء التشغيل «فاب» التابع لشركة أورنج، والفضاء المشترك «جوكولاب» 3 - التركيز على تنظيم المؤتمرات الدولية حول الاقتصاد الرقمي لتصبح تلك المؤتمرات أداة رئيسية لتسويق المدينة كنقطة التقاء لتبادل التجارب الناجحة بين صناع القرار في هذا المجال.

في مارس عام 2018، انطلقت في مدينة أبيدجان النسخة الثانية من «أبيكوم»، بمشاركة كثيفة من المتخصصين من القارة الأفريقية ومختلف دول العالم. نحو 500 متخصص في مجال الاتصالات الرقمية شاركوا في المنتدى، من بينهم شخصيات إعلامية شهيرة.

موضوع هذا العام كان جانباً لهذه الشرائح المختلفة المشاركة، حيث جاء تحت عنوان «وسائل الإعلام الاجتماعية ومحتوى العلامة التجارية، والتأثير على التسويق: كيفية تحسين عائد الاستثمار من الاتصالات الرقمية في أفريقيا».

دخلت مدينة أبيدجان بقوة عالم الاقتصاد الرقمي خلال السنوات الماضية، كسوق واعد في هذا المجال الحيوي، حيث أصبحت العاصمة الاقتصادية لكوت ديفوار مفترق طرق للاقتصاد الرقمي في أفريقيا من خلال الاستثمارات المتزايدة القادمة من جهات خاصة ومؤسسات عامة.

الاهتمام بأفريقيا يرتكز على استجابة الشركات الناشئة لأمور التي تدخل في نطاق اختصاص الدول، وهو ما جعل أبيدجان حضرة في صلب هذا المجال.

وهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحول أبيدجان لتصبح مركزاً إقليمياً وأثراً في الاقتصاد الرقمي:

1 - مجموعة من اللوائح والقوانين جعلت أبيدجان محطة مهمة لرواد الأعمال خاصة في مجال إنشاء التطبيقات والحاضنات والمجتمعات الرقمية.

2 - تنوع بمجالات الابتكار الرقمي في أبيدجان لتشمل مختبرات «أكينيديوا»،

في حال استمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي 2,5 مليار دينار العجز المتوقع بموازنة الكويت

للسنة المالية بكاملها بنحو 207,6 مليون دينار عن ذلك المقدّر.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19,9 مليار دينار، وصرف فعلياً طبقاً للنشرة، حتى نهاية فبراير نحو 13,6 مليار دينار، وتم الالتزام بنحو 1,8 مليار دينار، وبات في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات الفعلية وما في حكمها نحو 15,5 مليار دينار، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1,4 مليار دينار أو نحو 16,9 مليار دينار لكامل السنة المالية لو استمر الإنفاق حول هذا المعدل.

ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاص مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهور الإحدى عشر الأولى من السنة المالية الحالية، قد حققت عجزاً يبلغ نحو 1,08 مليار دينار، قبل خصم الـ 10% من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماجه، ورقام العجز يعتمد أساساً على أسعار النفط ونموه خلال الشهر الأخير من السنة المالية الحالية، وننوق له أن يراوح حول الـ 2,5 مليار دينار عند صدور الحساب الختامي إن استمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي.

ذکر تقرير الشال أن وزارة المالية أشارت في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية، حتى فبراير 2018 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة في نهاية الشهر الـ 11 من السنة المالية 2017/2018 قد بلغت نحو 14,4 مليار دينار، أي أعلى بنحو 8% عن جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها، والبالغة نحو 13,3 مليار دينار.

وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى نهاية فبراير نحو 13,1 مليار دينار، أي أعلى بنحو 11,9% عن الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 11,7 مليار دينار، وبنحو 90,9% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 53,8 دولاراً خلال ما مضى من السنة المالية الحالية.

وتم تحصيل ما قيمته نحو 1,3 مليار دينار إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 118,8 مليون دينار، بينما كان المقدّر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,6 مليار دينار، أي أن المحقق أن استمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى

خلال 2017.. لتسجل 827 مليون دينار بنمو 9,4% الأداء التشغيلي المحرك الرئيسي لنمو أرباح البنوك الكويتية

صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 7,7% مقارنة مع 2016. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 300,7 مليون دينار، ومثلت نحو 36,3% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 12,4% عن عام 2016، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال عام 2017 حقق نمواً أعلى.

وبلغ مضاف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة، نحو 14,8 مرة، مقارنة بنحو 14,5 مرة. وارتفعت مؤشرات الربحية لقطاع البنوك ارتفاعاً طفيفاً، مقارنة مع عام 2016، فارتفع العائد على إجمالي الموجودات، إلى نحو 1,08%، مقارنة بنحو 1,05%، وارتفع أيضاً، العائد على حقوق الملكية إلى نحو 8,5%، مقارنة بنحو 8,2%، وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية للبنوك العشرة نحو 417,7 مليون دينار مقارنة مع 374,2 مليون دينار كويتي، أي أنها ارتفعت بنحو 11,6%.

وعند المقارنة بين أداء البنوك العشرة، نجد أن «بنك الكويت الوطني» استمر في تحقيق أعلى مساهمة في أرباح البنوك العشرة ببلوغها نحو 322,4 مليون دينار (ربحية السهم 53 فلساً)، أو نحو 39% من صافي أرباحها، مرتفعة بنحو 9,2%، بالمقارنة مع 2016.

وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى مستوى أرباح بنحو 184,2 مليون دينار (ربحية السهم 32,4 فلساً)، أو نحو 22,3% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 11,5%، بالمقارنة مع عام 2016. وبذلك، استحوذ بنك «الوطني» و«بيتك»، على 61,2% من إجمالي مساهمة في أرباح البنوك العشرة، بينما كان «بنك وربة» الأقل مساهمة في أرباح البنوك العشرة، بنحو 6,8 ملايين دينار مقارنة بنحو 2,6 مليون دينار في 2016، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 162,8%، وحقق «بنك بوبيان» نحو 47,6 مليون دينار مقارنة مع 41,1 مليون دينار، أي ثاني أعلى نسبة نمو في الأرباح والبالغة 15,9%.

قال تقرير الشال الأسبوعي أن قطاع البنوك الكويتية الذي يشمل 10 بنوك قد حقق خلال 2017 نمواً ملحوظاً في صافي أرباحه مقارنة بعام 2016، إذ بلغ صافي الأرباح بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية نحو 827,4 مليون دينار، وبارتفاع بلغ نحو 70,8 مليون دينار أو نحو 9,4%، مقارنة بنحو 756,6 مليون دينار في 2016.

وكان المصدر الرئيسي للارتفاع، هو النمو في الربح التشغيلي قبل خصم المخصصات الذي زاد بنحو 310,5 ملايين دينار، أو نحو 8,7%، وصولاً لنحو 3,8 مليارات دينار، مقارنة بنحو 3,5 مليارات دينار.

وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنوك مقابل انخفاض في إجمالي المصروفات، وانعكس الأمر مباشرة على ارتفاع قيمة صافي أرباح البنوك، وإن ظل مستواها أدنى من مستوى تلك الأرباح في 2007.

وارتفعت أرباح الربع الرابع من 2017، البالغة نحو 232,3 مليون دينار، بنحو 14,8% مقارنة بالفترة نفسها من 2016، من البالغة نحو 202,4 مليون دينار، وارتفعت بنحو 21% عن أرباح الربع الثاني، ومرتفعة أيضاً بنحو 18,5% عن أرباح الربع الأول.

وعلى الرغم من نمو الإيرادات، إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حزم المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي احتجزتها في 2017 نحو 655,4 مليون دينار، مقارنة بنحو 588,2 مليون دينار في 2016، أي ارتفعت بنحو 11,4%، ورغم أن ارتفاع إجمالي المخصصات قد يؤثر سلباً على مستوى صافي أرباح البنوك، إلا أنه تحوطاً مستحق في بيئة تشغيل فيها الكثير من العوامل المعاكسة، وتحوطاً من ارتفاع معدلات الإقراض للقطاع العام على حساب القطاع الخاص الذي انحسرت معدلات الطلب على الاقتراض لديه.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها 5 بنوك، نحو 526,7 مليون دينار، ومثلت نحو 63,7% من إجمالي

الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود ش.م.ك

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود ش.م.ك دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأحد الموافق 29 إبريل 2018 - ببرج KBT - الشرق - الدور 25 وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التالي:-

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
2. سماع كلام من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليهما.
3. سماع تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
4. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليها.
5. سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من الجهات الرقابية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (إن وجد).
6. سماع تقرير بالتعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
7. مناقشة الاستقطاع الاحتياطي الاختياري بنسبة 10% مبلغ 378,200 د.ك يخصص لمواجهة احتياجات الشركة المستقبلية وللأغراض المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة.
8. مناقشة توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وقد تم تحديد مبلغ إجمالي قدره 45,000 ألف دينار كويتي (خمسة وأربعون ألف دينار كويتي) خمسة آلاف لكل عضو كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
9. سماع تقرير بالمزايا والمنافع المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة.
10. مناقشة تخصيص مبلغ 2,900 دينار كويتي لتوزيع تبرعات.
11. مناقشة توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بواقع 5% من القيمة الاسمية للسهم (5 فلويس للسهم) وذلك بعد خصم أسهم الخزينة وذلك على المساهمين المقيدين في السجلات في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له 15 يوم عمل بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة ويتم توزيعها على المساهمين بعد 5 أيام عمل من تاريخ الاستحقاق.
12. مناقشة تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة (أسهم الخزينة) بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 واللائحة التنفيذية وتعديلاتها.
13. مناقشة إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
14. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة باسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي للشركة للسنة المالية التي تنتهي في 31 12 2018 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها.

يرجى من السادة المساهمين أو وكلائهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في برج احمد - الدور الخامس لاستلام بطاقات الدعوة، وذلك لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية.